الجامعات اليمنية.. تعاقب المتفوقين الذين لا وساطة لهم !!

خالد عبد السلام

د/ عبد الوهاب راوح

د/ صالح باصرة

لقد وصل الفساد ذروته في هذا البلد .. ودكت قاذفاته رؤوس المطحونين والمسحوقين .. وأمثلة ذلك منوعة بنسخ عديدة وفائضة هنا وهناك .. وأحد تلك الأمثلة في موضوعي هذا هو الفساد الجامعي المنهج والمنظم ، وعلى أحدث الطرق العلمية (!!) ، فرسالة الجامعة إلى كل الفقراء والمسحوقين تقول لهم: إن فرحكم بحصول أولادكم على معدلات مشرفة نستطيع إن نحوله إلى فرح كاذب أشبه بطلوع الفجر الكاذب (!) ولسان حالها يقول للطالب المتفوق يوم إعلان النتيجة :

فلا تفرح بأول ما تراه فأول طالع فجرٌ كذوب

.. فلو حصل الطالب الفقير على 95%.. فإن الفشل الذريع ينتظره في امتحان القبول حيث يفوز أصحاب المعدلات من 70% إلى 80% ويفشل من لا ظهر له ولا بطن ولا ولي لهم إلا الله .. ويستمر هذا الفشل عاماً بعد عام ويجد الطالب الفقير صاحب المعدل الرفيع نفسه عاجزا عن الالتحاق بالتعليم الجامعي إلا إذا كان من صغار البرجوازيين الذين طحنتهم سياسة الجرع وأعدمتهم وأنتجت مجتمعاً من أغنياء أثرياء في القمة ونقضاء فقراء مطحونين في الأرض فمن يملك المال هو الذي يقدر على الالتحاق بالتعليم الجامعي (هذا طبعاً) إذا لم يكن يملك الظهور والمراكي والأكتاف التي سوف تبوؤه مبتغاه دون داع إلى معدل رفيع أو رغبة في صرف مبلغ من المال للحصول على ما يسّمى بالتعليم الموازي .. والذي هو الآخر تتعامل معه سياسة الجامعة بأشرس الأساليب الوحشية حيث تشترط له الاشتراطات الصعبة إحداها دفع المبلغ كاملاً دون تقسيط.. ومن ثم رفعه كل عام وكأنه من المواد الاستهلاكية يخضع للمزايدة السعرية بل وربما تحمل الطالب أيضا ضريبة المبيعات على المبلغ أرجو ألا أكون قد أوحيت بهذه الفكرة إلى عباقرة التسعيرة في التعليم الجامعي !!

ثم إذا قبل الطالب كل تلك الشروط القاسية جداً جداً تنفلق عبقرية صانعي النظم وموجهي العلم في مؤسسة التنوير إلى شروط مستوردة من بلاد الواق واق وذلك في ضرورة إحضار فحوصات طبية تؤكد سلامة هذا (الأجنبي) لتلقي التعليم الجامعي (!) ليس هذا فحسب بل وفحوصات تؤكد خلو هذا المصيبة ((الطالب الفقير)) من الأمراض المعدية كالايدز والزهري والصفار والحمى القرمزية ... الخ كل هذا لاستخراج مزيد من الأموال ومن ثم الفوز بأكبر نسبة من ((الدلالة)) من قبل مراكز الفحص – واستغفر الله إذا كنت دخلت إلى بواطن الأمور .. – لأن هذا الأخير قد أصبح من لزوم الشغل في المعاملات المعاصرة في البلاد الغارقة بالفساد المنظم والمشرع بقوانين ولوائح ونظم تقول له : شبيك ، لبيك أنا القانون والدنيا كلها في يديك (!!!) .

إن من صحيح القول أن القواصم التي دقت ظهر هذا البلد هي قاصمة الفساد .. ومع الفساد لا تنفع القوانين ولا كرامة.. بل كل القوانين مع وجود الفساد تصبح خادمة ومشرعة له ويقوم عفريت الفساد بتطويعها واحتوائها وتكييفها فقوانين المنع على سبيل المثال مع وجود الفساد يصبح الممنوع مسموحاً بفلوس ويتضرر الشعب والوطن ليس من الفساد فقط بل ومن القانون الذي كلف المواطن الغلبان أن يدفع تفادياً من (زبالطة) تنفيذ القوانين التي لا يجهد الفاسدون أنفسهم في تنفيذها بقدر ما يجهدون أنفسهم في الاستفادة منها والله المستعان (!!)

وهكذا تحولت فكرة زيادة الدخل والإيراد إلى مرض عضال في هذا الوطن الذي لم تعد تكتفي كل مرافق الإيراد بما معها وكأنها أشبهت جهنم وهي تقول: هل من مزيد ؟! فإلى أين يا ترى هذا المزيد ؟! .. إن زيادة الإيراد إذا كان على حساب تأمين المواطن وعلى حساب تأمين العملة وعلى حساب تأمين الاستقرار فعلى الوطن السلام (!!)

أقول هذا الكلام وأنا اكتوي بنار الحسرة بعدما عجز أفواج من الخريجين عن الالتحاق بالتعليم الجامعي بحيث لم تشفع لهم معدلات بعضهم الرفيعة في الحصول على شفرة الفوز في امتحان القبول لدى ((المصحح الرهيب))..ولا حتى في حق التخفيض أو التقسيط في التعليم الموازي كحق من حقوق كل الأسر الفقيرة التي تعتز بفقرها وبغنى ثقافتها وبتفوق أبنائها وبشرف الانتماء لوطنها ولكن يبدو أنه لا شرف ولا كرامة ولا ثقافة إلا شرف وثقافة المال في وطن تكالب إخطبوط الفساد بأذرعاته القاتلة على كل مفاصل المجتمع وشرائحه .. فهل ستخرج لنا عبقرية الدكاترة في (جامعة عدن) حلولاً معقولة أم أن للفقراء الحسرة والبوار ولسعداء الحظ والأغنياء العلم والتفوق والاستقرار ؟ !

الرجاء : أفتونا مأجورين .. ولا تتجاهلونا مستكبرين مأزورين !!!

يونفيل المشترك

أنيس عبد الله

يبدو أن ماسمي بالاعتصامات وماشابهها عانى أصحابها عدداً من الأمراض العضال المزمنة، وأخرجتهم مؤازرين لها بل وقطع مسافات للمشاركة في ماسمي (اعتصامات) كتلك التي حصلت في الضالع والمكلا وعدن.. ولقاء لحج الذي جمع شيوخ السياسة واجيالا صاعدة قاصرة في الوعي غير لذة الحماس والفرح والبهجة بالتصفيق المفصل ولخطابات ساسة اساءوا للوطن كثيراً ولم يتعظوا من العبر والدروس نماذج حية لهم.

حدث هذا في الضالع المدينة اليمنية التي أزرت الوحدة اليمنية والثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) .. وحتى الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م والدفاع عن الوحدة في مؤامرة حرب صيف ١٩٩٤م.. قذف بالحجارة التضع بالهتافات استفزاز رجال الأمن رفع شعارات انفصالية التطاول على الوحدة والقطاع السياسي والدعوة للانفصال وتقاسم ماسمي بالسلطة وثرواتها قالوا ان الضالع هي البداية (اليونفيل) المشترك الجديد من ميلشيات الحزب التي تحركت من الضالع وقطعت الطرق وجارا نج الأبيض كما هو حاصل في دارفور يريدون افتعال أزمة ..

مسيرات سياسة في الصحف للإثارة ليس غير .. وصور متنقلة من هنا وهناك وفي مناطق محدودة يهتفون هكذا نوفيل أحزاب المشترك فضح نفسه مبكراً والاشتراكي دفع بهذه الأمور كلها الى هذه افتعالات التي نتج عنها سقوط الضحايا والأبرياء وسد الطرقات والعصيان ورقة واوراقه سياسية وأعلام انفصالية و هكذا حماقات جعلت من السهولة بمكان ان يتحقق مخطط هكذا ونحن لانريد هذا .

نقول انه في عام ١٩٨٩م وبعد زيارة ميخائيل جوربا تشوف زعيم البروستريكا وسياسة (الجلا سنوست) العلينة والكاشفة ومعه ادوارد شيفاردنادزه وزير خارجية ومهندس هذه السياسية التي اضرت بموازين المعادلة الدولية وكان ضحيتها العراق الشقيق دعا في زيارة لبكين طلابها الى الاعتصامات من اجل الحرية والديمقراطية وقلب النظام السياسي والانفتاح على العالم فخرج مئات الآلاف من الطلبة في ساحة (تيان مان) ساحة الشعب والتي أطلق عليها ساحة الحرية للمطالبة بهكذا مطالب .. الصين الشعبية أنتهج مبكراً مثل هكذا سياسة مغلقة وانفتحت مبكراً اقتصادياً وعالمياً على العالم ولم يكن حزبها الشيوعي وبرلمانها يدار بالمركزية الديمقراطية وعدلت من نظامها السياسي ودخلت في شجار حزبي مع الاتحاد السوفياتي والدول السابحة في فلكه ومنها اليمن الديمقراطي سابقاً عندما تم إعدام (سالمين) تم طرد الخبراء الصينيين والمستشارين العسكريين وإعادة طائرة (الهيلوكبتر) الخاصة التي أهداها إياه الزعيم ماوتسي نوتج باعتبار الصين (شيفونية)والاتحاد السوفياتي (منشفي) بمعنى الصين تخلت عن المبادئ للاشتراكية العلمية وكان الرئيس (سالمين) محسوباً على الصين التي دعمته.

المهم .. سحقت هذه التظاهرة بقرار من الزعيم الصيني (بيج) الذي رحل عن عمر ٩١ عاماً وقال انه لولا سحق تمرد واعتصام كهذا لدخلت بلد المليار صيني بشتى قومياتها في حرب أهلية لاتحمد عقباها.. واستلمت هونج كونج.. سلمياً ..

ان الدعوة إلى الإضرار بالوحدة اليمنية الخالدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م والدخول في حراك من خلال الاعتصامات التي جرت نفسها وعلى لسان أصحابها الى قول كلام خطير كهذا فالدعوة الى ماسمي بانقسام السلطة والانفصال واللفظ من خلال التلويح والتسريب الإعلامي الانفصالي ومواقفه السلبية ومن قلة ممن فقدوا مصالحهم ودخلوا في الفساد مبكراً كما دخلوا في حركة الانفصال مبكراً ايضاً يظنون تحقيق مآرب كهذه مستحيل تحقيقها ولان الوحدة عمدت بالدم فالأجيال مستعدة لتعميدها بالدماء شرفاً وصوتاً لها والوطن ليس ملكاً لأفراد صدرت بحقهم إدانات حزبية وسياسية وخيانة وطنية إبان فترة التشطير ولن ولم يستطع من يفكر اليوم إقلاع السكينة العامة وإثارة القلاقل والحرائق ودعوات كهذه ان يضر بالوحدة والوطن.. فالسيادة الوطنية فوق كل اعتبار والوطن للجميع ومن يفكر بسياسية عقيمة كهذه سيدفع ثمنها، ومن يجر المواقف وإشعال الفتن والعصيان سيحاكم والنظام والقانون فوق الجميع.

بأي ذنب حرموا من طبيعة العمل؟

نعمان الحكيم

مالذي يجري في التربية والتعليم وهل هو عمل سليم فعلاً ويخدم التعليم والتربية في بلادنا .. ما الذي يحدث اليوم وكيف تتم الموافقة عليه لكي يصبح بمثابة الإسفين الذي يدق بين أطراف العملية التعليمية والتربوية لكي تحدث التمايزات والانقسامات التي (ما انزل اله بها من سلطان؟!)..

طبيعة العمل 100 %العلاوة التي ميزت المعلم والمربي عن غيره إجراء سليم وأعطى المعلم ابسط حقوقه التي يمارون بها وهي اقل القليل لكنها جاءت كمطلب شرعي وحقوقي .. وقلنا خيراً وهذا اول الغيث ولكن ..

سقط من سقط، وطلع من طلع وكأن الكمبيوتر في بلادنا لم يمح أميته بعد او ان القائمين عليه هم كذلك .. والا كيف تسقط أسماء وهي مدونة وببيانات واضحة منذ سنين لكنها الأعذار القبيحة التي تبيح إهدار الحقوق بدونما أي حساب او عقاب.. وهذه الحالة سحبت نفسها على رسل العلم والتربية منذ عام 1998م عند تم البدء بتطبيق بدلات قانون المعلم الذي سقط منه عشرات بل آلاف التربويين خاصة (الإداريين) الذين وعدوا بـ(60%) ولكنها لم تعط الا بالمغالطة والتزوير وهو مايتم اليوم من إجحاف وظلم عيني عينك!

اليوم كانت فرحة كبرى لمن صححت أوضاعهم وحصلوا على مبالغ كبيرة عوضتهم عن حرمان عام او أكثر لكن السقوط مايزال وسقط آخرون .. اما مادون ذلك فهم القيادات المهمة اليومية التي حرمت من المرحلة (طبيعة العمل) الأولى وكأنهم قيادات تربوية لاعلاقة لهم بالحصة ولا بالميدان التربوي التعليمي.. أليس هذا ظلماً .. ثم من سيؤدي حصة ناجحة اذا توقفت أطراف القيادة اليومية في المديريات والمكاتب .. على ان هؤلاء القادة هم (معلمون– موجهون– مستشارو مواد..) لكنهم صنفوا(إداريين) هكذا هي التربية سياسة عقيمة بحاجة الى تربية للسياسة بدل ان تسيس التربية؟!

كنا نود ان يكون العقل والمنطق سيد الموقف وان يكون احتساب فئات في حقل العمل اليومي تبدأ مثلاً الفئة الأولى بـ(110%) وتتوالى تنازلياً بين 100% و90%.. حتى (30%) كحد ادنى، لان ذلك حق مكفول وكل واحد يؤدي مهمة تكاملية تصب في الأخير في تربية وتعليم الجيل دون شك!

اليوم يسيطر الغبن على القيادات التربوية لان حقا لم يزل في المجهول ومع أنهم فرحوا لمن حصل على حقه لكنهم في ذات أنفسهم حزانى.. خاصة وان وطأة العيش والغلاء تسحق الجميع.. والجميع هنا يؤدون مهام متكاملة ومتعاضدة..

وفي حين لم يحصل الأغلب على هذا الحق .. فان فيهم من ظلم مرتين الأولى بإسقاط حقهم في (قانون المعلم) والفتاوى القانونية لدى ديوان الوزارة والوزيران وعدا بان الحق يكمن في الفتوى (وزير التربية والخدمة المدنية) ولكن ربما –السياسة– والشعر– أنساهما ذلك.. وبذلك نعيد الى الأذهان قول الشاعر الحكيم:

(لقد أسمعت إذ ناديت حياً
ولكن لاحياة لمن تنادي..)

فهل نرى حلاً سريعاً وانصافاً حقيقياً لا انفصام بين أهله ولا تأجيل؟!

تلك مهمة الوزيرين المذكورين.. وهو ما نأمل من النقابة (المقسمة) ان تساهم فيه– إن كان فيها بقية من أمل وحياء!

القانون قوي على الفقراء !!

أنور احمد صالح

لا احد ينكر ان الناس سواسية أمام القانون وهذا ماكفله دستور البلاد .. فلا فرق بين الرئيس والمرؤوس والراعي والرعية .. ولا تمييز بين الغني والفقير.. ولا حاجز بين المالك والأجير.. وهذا ماهو مكتوب في طيات صفحات الدستور .. ولكن في الواقع المعاش اتضح ان الفارق كبير والهوة عميقة بين الأغنياء والفقراء..

فالأغنياء يصرفون الآلاف بل وملايين الريالات من اجل رفاهيتهم وسعادتهم بينما الفقراء وبالذات من هم تحت خط الفقر بالكاد يصرفون الريالات من اجل سد الرمق وملء معداتهم الخاوية والكفاح المستميت للبقاء في ظل حياة لاتخلو من الشقاء والنكد والتعب المدقع!! والسبب غياب القانون العادل والقادر على عدم التمييز بين الأغنياء والفقراء بعد ان تسبب في اضعافة عاملان مؤثران وهما سلطة القرار وسلطة المال.. فاللص الفقير يجب بتر يدية وباسم القانون لكن اللصوص من غير الفقراء قادرون على حماية أياديهم من البتر ثم ان البسط الفقير يجيب الغاؤة لأنه خارج القانون .. ولكن البسط الغني مدعوم وبعد التحايل على القانون بفضل سلطتي القرار والمال ! .. وكما يمتاز علاج الغني بالعناية الفائقة في أرقى المستشفيات الدولية .. إما علاج الفقير المستعصي فيتعذر توفره في المستشفيات والعيادات المحلية والسبب ان المريض الفقير لايملك قرار السفر والمال الداعم .. اما التعليم فلا حرج فان أبناء الفقراء سيأتي يوم يعجزون فيه عن شراء دفتر او قلم وربنا يستر!

وقد وصل الأمر حد أن سلطة القرار أصبحت قوة رادعة والمال أصبح حصانة ضامنة!

اما الحقيقة الموجعة والأكثر ايلاماً هي تلك المتجسدة في الواقع بصورة تراجع الأوضاع العامة ضد الفقراء من هم فوق وتحت خط الفقر وبالمقابل تقدم هذه الأوضاع لصالح أصحاب القرار والمال.. وهذه الحقيقة بالذات تشير وتثبت ضعف القانون أمام سلطتي القرار والمال وقوتة على الفقراء وعدم قدرة القانون على محاسبة المدعوم ومعاقبة الداعم .. ويبقى تطبيق القانون بحذافيره فقط على الفقراء وطالما يفتقرون إلى قوة القرار وحصانة المال وصدق من قال يمشي الفقير وكل شيء ضده والخ .. وعليه لا سبيل للفقراء من هم فوق او تحت خط الفقر سوى استخدام حق التعبير الديمقراطي السلمي والمطالبة المستمرة بضرورة انتشالهم من فوق وتحت خطوط الفقر اللعينة وقبل ان يغرقوا في عمقها حيث الجوع والمجاعة والألم والعذاب المميت.

كما لايمكنهم المراهنة والاعتماد على من يمثلونهم في المجالس المنتخبة.. فلقد اثبت معظم هؤلاء النواب أنهم يمثلون مصالحهم ويلبسون الفساد من اجل طموحاتهم وأطماعهم وعدم احترام ماضيهم والوفاء بوعودهم وعهودهم مع الأسف الشديد.

مساحة
إعلانية